AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد التسعون
(أغسطس 2023)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة التاسعة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي)** ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **تحصيل قيمة العدد من الباحث (نقدًا)، ويستلم الباحث عدد 6 مستلات من بحثه 5 منها (مجانًا) و (15) جنيه للمستلة السادسة الإضافية ؛**

- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد التسعون ـ أغسطس ٢٠٢٣

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون ـ تأسست عام 1974

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس وحدة النشر
أ/ رانداانوار	وحدة النشر
أ/ زينب أحمد	وحدة النشر
أ/ شيماء بكر	وحدة النشر
د/ امل حسن	رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف — وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. هند رأفت عبد الفتاح

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 90

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **المحكمة الإلكترونية وأثرها في تحقيق العدالة الإجرائية..... 3-30**
الباحث/ أحمد عزت أنور

2. **طرق الترجيح في الحيازة العقارية ودورها في كسب الملكية في الفقه القانون..... 31-70**
الباحث/ عبود راشد عثمان حسن الأحمدي

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**

3. **سيرابيوم مدامود 73-122**
الباحثة/ خلود عارف غريب

4. **جهود منظمة الأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب الدولي 123-214**
د. أحمد محمد رضوان حسن هيكل

5. **التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا وتطويق مصر في حوض النيل 215-258**
د. نورا محمد ماهر

- **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**

6. **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة الإرهاب في المجتمع المصري ... 261-296**
الباحثة/ سها سمير حماد سالم

7. **المشكلات الاجتماعية والصحية المرتبطة بالتلوث الناتج عن النشاط الصناعي «دراسة على إحدى الشركات بمحافظة المنيا»..... 297-338**
الباحث/ فرج محمد فرج إبراهيم

- **الدراسات الفلسفية PHILOSOPHICAL STUDIES**

8. **فوائد الديمقراطية وتحدياتها المستقبلية بين "دال" و"ليبست"..... 370-341**
الباحثة/ رنا عبد الجليل إبراهيم

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

9. **اتجاهات الجمهور المصري نحو أداء المؤسسات الإسلامية الرسمية وقت الأزمات "دراسة ميدانية" 430-373**
الباحث/ محمود عبد الرحمن عبد العليم محمد

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

10. **Winter Clothing in ancient Egypt 26-3**
الباحثة/ نورهان محمد هجان

التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا وتطويق مصر في حوض النيل (دراسة في سياسة التطويق)

Containment Policy in Perspective:

Israel - Ethiopia alliance and its implications for Egypt "Containing Egypt in the Nile Basin"

د. نـورا محمد مـاهـر

مدرس العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية

كلية إدارة الأعمال، الاقتصاد والعلوم السياسية

الجامعة البريطانية في مصر

Dr. Nora Mohamed Maher

Assistant Professor in Political Science
Department of Political Science
Faculty of Business Administration, Economics and Political Science (BAEPS)
The British University in Egypt

nora-maher@hotmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص

تلقي هذه الورقة البحثية الضوء على مفهوم سياسة التطويق كمدخل رئيس لفهم طبيعة التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا لتطويق مصر في حوض النيل. ويعتمد البحث منهج دراسة الحالة الذي يعنى بتفسير الدور الإسرائيلي في إثيوبيا خاصة دعمها لسد النهضة الإثيوبي وما له من تداعيات سلبية على أمن مصر المائي وتبعاته السياسية. وانتهى البحث إلى وجود تداعيات سلبية على الأمن المائي المصري سوف تقوض بدورها مصر سياسيًا وتعظم الثقل الإقليمي لإسرائيل في منطقة حوض النيل، حيث متوقع أن تساوم إسرائيل مصر من أجل الحصول على مياه النيل مقابل أن تتوسط لدى إثيوبيا استنادًا إلى قوة تحالفها الإستراتيجي معها. كما سيقوض ذلك دور مصر التاريخي في القضية الفلسطينية لأن إسرائيل سوف تساوم مصر للقيام بدور الوسيط بين مصر وإثيوبيا مقابل ألا تتدخل مصر في الملف الفلسطيني بما يضر مصالح إسرائيل.

المصطلحات الأساسية: سياسة التطويق – مصر – الأمن المائي– التحالف الإسرائيلي الإثيوبي – حوض النيل – سد النهضة – المساومة السياسية

Abstract

This research examines containment policy to further explain the Israeli alliance with Ethiopia to contain Egypt in the Nile Basin region. The research employs a case study approach to analyse how Kennan's containment policy pertains to Israel foreign policy approach by examining Israel's role in Ethiopia, highlighting its support for the Grand Ethiopian Renaissance Dam, and its repercussions on Egypt's water security and its political implications.

In conclusion, severe repercussions are identified on Egypt's water security, which in turn will undermine Egypt's political stance while exacerbating Israel's regional leverage in the Nile Basin region.

***Keywords*:** Containment Policy, Egypt, Water Security, Israel-Ethiopia alliance, Nile Basin, Renaissance Dam, Political Bargaining

المقدمة

تبحث هذه الورقة في مفهوم سياسة التطويق Containment Policy الذي أسس له جورج كينان George F. Kennan خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، مع التطبيق على السياسة الإسرائيلية لتطويق مصر من أجل التأثير على أمنها المائي الذي هو أحد الأعمدة الرئيسية للأمن القومي المصري وارتباط ذلك بتقويض مصر على الصعيد السياسي. والبحث من هذا المنظور يحاول تقديم إسهام جديد لقضية الدور الإسرائيلي في حوض النيل وتأثيره على مصر والذي تم تناوله في عدد من الدراسات السابقة من مداخل مختلفة، غير أنه لم يفرد له بشكل وافٍ مدخل يهتم بسياسة التطويق الذي يعنى بفكرة التأثير على أمن مصر المائي وارتباط ذلك بتقويض مصر سياسيًا، وهو ما تحاول هذه الورقة البحث فيه.

في هذا السياق يوجد تساؤلان رئيسان: ما هو التأثير المحتمل للتحرك الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وخاصة في إثيوبيا ودعمها لسد النهضة على أمن مصر المائي؟ وكيف يقوض هذا التحرك موقف مصر سياسيًا؟ ويتناول البحث فرضية مؤداها أن سياسة التطويق غير المباشر على مصر من خلال دعم سد النهضة الإثيوبي يرتبط بمحاولة تقويض مصر سياسيًا، حيث تتعرض مصر منذ عقود طويلة لمحاولات متواصلة من قبل إسرائيل التي تعاني من ندرة الموارد المائية للقبول بتزويدها بنصيب من مياه النيل، مما نتج عنه حالة من الاستقطاب الحاد بين دول المنبع والمصب.

من ثم تنقسم الورقة إلى خمسة أقسام على النحو التالي: نتناول في القسم الأول قضية المياه وارتباطها بأمن إسرائيل، ونتناول في القسم الثاني سياسة التطويق وفقًا لكينان كمدخل رئيس للتطبيق على السياسة الإسرائيلية محل البحث. ثم نتناول

في القسم الثالث سياسة التطويق من المنظور الإسرائيلي بعد بدء العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل، وبعد ثورة يناير 2011 والتي تلتها مرحلة "العلاقات الدافئة" بين مصر وإسرائيل عام 2014 مع توضيح طبيعة الدور الإسرائيلي في دول حوض النيل وعلاقة إسرائيل الاستراتيجية بإثيوبيا ودعمها لسد النهضة الإثيوبي. وفي هذا الإطار نهتم في القسم الأخير بتناول تأثير سد النهضة على أمن مصر المائي وتبعاته السياسية.

أولا: المياه وأمن إسرائيل في مفهوم الفكر الصهيوني

احتلت المياه موقعا هامًا في الفكر الاستراتيجي الصهيوني منذ بدء التفكير بإنشاء وطن قومي لليهود، ودأبت الأجيال الصهيونية المتعاقبة منذ تيودور هرتزل والحاخام صموئيل إيزاكس وفلاديمير جابوتنسكي وديفيد بن جوريون ومناحم بيجين وغيرهم إلى الربط بين فكرة الوطن اليهودي وحدوده المستقبلية المرتبطة بتوفير المياه الكافية لتلبية احتياجات الكيان الاستيطاني التوسعي في فلسطين وسد احتياجات المهاجرين الصهاينة بحيث كانت المياه العربية دائما ماتأتي داخل الحدود الصهيونية المزعومة[1].

لذلك وجب التذكير ببراجماتية الفكر الصهيوني فيما يتعلق بمسألة المياه والأمن والتي ربطت منذ البداية بين فكرة احتلال الأرض والسيطرة على الموارد المائية، بحيث يكون الاحتلال مصحوبًا بالقدرة على السيطرة على المياه من أجل تحقيق الأمن. ولهذا فإن المحاولات الصهيونية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين كانت تقوم دائمًا على وضع مصادر المياه في اعتباراتها عند تخطيط الحدود. لذلك فإن الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل ليست جديدة وإنما هي أطماع قديمة لها جذور منذ بدأت الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر بقيادة تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية في بلورة مخطط احتلال فلسطين ؛ إذ تمخض الفكر

الصهيوني عن استغلال الدين لتعبئة اليهود وشحنهم من دول أوروبا إلى فلسطين على موجات هجرة في فترات زمنية متعاقبة من أجل احتلال فلسطين، ذات الحدود الاستراتيجية المشتركة مع مصر.

واستغلالاً للوعود التوراتية في سفر التكوين، ربطت الأطماع الصهيونية بين فكرة إقامة "الوطن اليهودي" والاستيلاء على مياه النيل حتى الفرات، ومروراً بدجلة والأردن واليرموك والليطاني. وتعاقبت الأطروحات الصهيونية الطامعة في مياه النيل والتي تشكلت مع محاولة توطين اليهود في سيناء مع مطلع عام 1903، عندما أرسل تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية بعثة استكشافية يهودية إلي مصر لبحث إمكانية إقامة مستوطنة لليهود في سيناء قرب العريش، ونقل 4.3 مليون متر مكعب من المياه سنويا من ترعة الإسماعيلية إلي هذه المستوطنة عبر مواسير تمر تحت قناة السويس وبما يمكن أن يروي حوالي ستين ألف فدان في هذه المستوطنة اليهودية. ثم حضر هرتزل بنفسه إلي الإسكندرية ومعه مشروع اتفاق بذلك، عرضه علي الحكومة المصرية واللورد كرومر أثناء الاحتلال البريطاني لمصر، وسبق عرضه علي الحكومة البريطانية برئاسة لورد سالزبوري، وتشجيرلين ووزير الخارجية بالفور Balfor، إلا أن اللجنة التي شكلتها الحكومة المصرية آنذاك، عارضت هذا المشروع لأن سحب 4.3 مليون متر مكعب من مياه ترعة الإسماعيلية كان سيؤثر سلبًا علي زراعة القطن في مصر، والذي كانت تستفيد منه صناعة الغزل والنسيج في بريطانيا[2].

من ثم كانت مياه النيل مُستهدفة من قبل الحركة الصهيونية منذ تعاقب الهجرات اليهودية إلى فلسطين قبل الإعلان عن قيام إسرائيل في عام 1948 وكانت تسعى في ذلك إلى استغلال هذه المياه لاستصلاح صحراء النقب وجذب مستوطنين جدد إليها حيث إن فلسطين ليست غنية بمياه الأمطار الطبيعية ولا الأنهار الدائمة،

ومن ثم فالاعتماد على مياه الأحواض الجوفية يشكل أحد أهم مصادر الثروة المائية في البلاد[3].

أما بعد عام 1948، دأبت إسرائيل على مواصلة سعيها في التغلب على مشكلتها المائية المتمثلة بشكل رئيس في انخفاض متوسط هطول الأمطار في المناطق الجنوبية مما يلوح بأزمة لا مفر منها في النقب والحاجة إلى نقل المياه من شمال إلى جنوب إسرائيل[4]، وبادرت بتقديم مقترحات شتى لمصر للحصول على نصيب من مياه نهر النيل بعد هزيمتها الساحقة في حرب أكتوبر 1973 تحت مظلة تسمى "مياه السلام" لتعزيز فرص السلام المزعوم مع مصر خاصة بعد بدء مرحلة الدبلوماسية إبان حرب أكتوبر 1973.

ثانيا: سياسة التطويق: مدخل رئيس

تناولت العديد من الدراسات الغربية سياسة التطويق Containment Policy التي أطلقها جورج كينان في تقييمه للسلوك السوفيتي خلال الحرب الباردة وذلك في برقيته المطولة Long Telegram التي بعث بها لوزير الخارجية الأمريكي آنذاك جورج مارشال عام 1946 والتي ما لبث أن تبعها مقال حول مصادر السلوك السوفيتي في فورين أفيرز Foreign Affairs في عام 1947 يُظهر جوهر رؤية كينان للثقافة الاستراتيجية السوفيتية ؛ أي العادات والأنماط المتأصلة للسلوك الاستراتيجي السوفيتي في ظل العقيدة الماركسية المعادية للغرب الرأسمالي. ووفق كينان فإنه حتى يتسنى وقف الزحف الشيوعي السوفيتي، يتعين على الولايات المتحدة اتباع سياسة التطويق والتي تكمن في احتواء مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي في المناطق الجغرافية المتغيرة باستمرار من خلال قوة مضادة بما يتوافق مع التحولات والمناورات في السياسة السوفيتية بحيث يمكن وقف التوسع الشيوعي في أنحاء العالم على المدى الطويل إما بتفكيك الاتحاد السوفيتي أو تلاشي تدريجي للقوة السوفيتية [5].

وأصبحت هذه السياسة بمثابة المرجع الرئيس الذي وجه السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الاتحاد السوفيتي خلال الأربعين عاما اللاحقة في الصراع مع السوفييت والتي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفيتي في الثمانينيات مع وصول ميخائيل جورباتشوف للحكم. وفق هذا النهج يمكن ملاحظة أن هذه السياسة استبعدت مبدئيًا المواجهة العسكرية المباشرة مع السوفييت حيث إن مهاجمة الاتحاد السوفيتي عسكريًا بشكل مباشر كانت ستفضي إلى كارثة نووية، كما استبعدت أطر التعاون مع السوفييت ضمن نهج التطويق نظرا للاختلاف الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية[6]، وإنما اعتمدت سياسة طويلة الأمد باستخدام قوى مضادة لإحداث التغيير المنشود سواء في تغيير الاتحاد السوفيتي من الداخل أو دفعه خارج مناطق نفوذه في أوروبا الشرقية وغيرها من المناطق حتى تتلاشى قوته.

فعلى سبيل المثال أوضح كينان أنه كي تقوم الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفائها في أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، يتطلب تطويق الاتحاد السوفيتي إلى تعزيز قوى مضادة داخل الدول المعنية التي يسيطر عليها السوفييت. فلم يكن التطويق من منظور كينان سوى نهج للضغط الشامل على السوفييت باستخدام جميع أدوات القوة المتاحة لدى الولايات المتحدة سياسيًا وعسكريًا على رقعة الشطرنج العالمية من أجل تطويق السوفييت[7].

من ثم اتبعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على اختلاف سياساتها منذ ترومان وأيزنهاور وكينيدي إلى نيكسون و كارتر ثم ريجان سياسة التطويق التي ظلت متسقة مع نهج كينان وفق ما جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي NSC 68 والتى ارتكزت على عدد من المبادئ أهمها[8]: 1. منع المزيد من التوسع السوفيتي، 2. كشف زيف الادعاءات السوفيتية، 3. الحد من سيطرة وتأثير الكرملين، 4. تعزيز عوامل هدم النظام السوفيتي من الداخل بشكل يحفز الكرملين على تعديل سلوكه ليتوافق مع

المعايير الغربية. لذلك فإن التغيير من الداخل والسيطرة على الكرملين كان ركنًا أساسيًا من سياسة كينان وفق ما أشار إليه روجانسكي في بحثه حول سياسة التطويق وإشكالية الغرب الحالية مع روسيا، من أن الكرملين كان هدفه الرئيس خلال الحرب الباردة التوسع والهيمنة على مناطق النفوذ على الخارطة الدولية غير أنه في حالة مواجهة تحديات يصعب تجاوزها فإنه يمكن أن يتكيف فلسفيًا مع هذه التحديات[9]. ويذهب روجانسكي إلى أن نهج كينان في تقييمه لمصادر السياسة الخارجية السوفيتية وتوصياته ما زالت قابلة للتطبيق في الأزمة التي يواجهها الغرب حاليًا مع روسيا والتي تستوجب وفقًا له اتباع سياسة تطويق غربية شاملة في مواجهة التحدي الذي يواجهه صانعو السياسة الغربيون إزاء التهديد الروسي[10]. إذن فقد ظهرت سياسة التطويق في سياق الحرب الباردة واستُخدمت من قبل الولايات المتحدة تجاه دولة كبرى معادية، فهل يمكن تجاوز هذه الحدود في المستقبل؟ وفقًا لجون جاديس فإن هذه الانتقالية ممكنة، إذ إنه بعد الحرب الباردة ظهرت أنماط من الصراعات الدولية ظلت فيه سياسة التطويق من المبادئ الأساسية الحاكمة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ولكن باتجاه نوع مختلف من الفاعلين – ما يسمى بالدول المارقة من المنظور الأمريكي– مثل كوبا وكوريا الشمالية وإيران والعراق وغيرها من الدول والفاعلين من غير الدول[11].

في هذا الإطار يمكن اللفت إلى أن استمرارية سياسة التطويق وفق ما ذهب إليه جون جاديس، مرتبطة بالانتقالية بين الماضي والمستقبل Transferability، وهي فكرة أن الاستراتيجيات والسياسات السابقة يمكن أن تقدم دروسًا للسياسات المستقبلية بحيث يمكن تمييز ما يجب استمراره وتطبيقه وما يجب تجنبه في السياسة المستقبلية[12]. غير أنه وفق هذا الإدراك أيضًا، يذهب جاديس إلى التحذير من أن سياق الماضي المتعلق بالحرب الباردة لا يمكن تكراره، حيث من غير المحتمل أن

تنتقل جميع جوانب هذه السياسة مستقبلًا بنفس السياق. وتعد هذه رؤية براجماتية في عالم متغير ومعقد ؛ إذ يخلص جاديس إلى ضرورة الانتباه إلى إخفاقات الماضي عند اتباع السياسة المستقبلية في ظل عالم معقد تشتد فيه المنافسة بين الفاعلين الدوليين.

وبالرجوع لنهجي كينان وجاديس، يمكن اختبار النظرية خارج الحدود التقليدية بحيث يمكن تحليل سياسة التطويق الإسرائيلية تجاه مصر لإثبات أن الاحتواء قابل للانتقال مع التطور بين الفاعلين الدوليين في حالتي الصراع والسلام.

فقد أتاحت رؤية كينان الأساسية إرشادات لواضعي السياسة في إسرائيل في كيفية تطويق مصر من المنظور الإسرائيلي إذ اعتمدت إسرائيل في البداية منذ إعلانها في 1948 نهج تكوين التحالفات مع أطراف غير عربية لفك الحصار العربي السني المحيط بها كونها كيان محتل محاط "بالأعداء" من المنظور الإسرائيلي خاصة مصر عدوها الاستراتيجي منذ احتلال فلسطين، ثم عمدت في مرحلة لاحقة إلى تطوير هذه السياسة.

ثالثًا: سياسة التطويق من المنظور الإسرائيلي

في مرحلة الاحتلال التي اتبعتها الحروب العربية–الإسرائيلية والتي خاضت فيها مصر خمسة حروب ضد إسرائيل منذ عام 1948 حتى عام 1973، اعتمدت إسرائيل سياسة التطويق من خلال تكوين علاقات تحالف وثيقة مع أطراف غير عربية في الدائرة الأفريقية والشرق أوسطية مثل إثيوبيا وإيران في مرحلة الشاه وكذلك تركيا لإضعاف الدائرة العربية المحيطة المعادية لإسرائيل[13]، بيد أن هذا التوجه ظل سائدًا في السياسة الإسرائيلية حتى بعد حرب أكتوبر 1973 وإن طرأ عليه متغير رئيس، فعلى عكس منظور كينان الذي استبعد مبدأ التعاون مع العدو ضمن سياسة تطويق العدو، فإن إسرائيل من منظور براجماتي عمدت إلى تطوير مفهوم التطويق القديم كي يدخل في إطاره مبدأ التعاون مع العدو الاستراتيجي مصر التي خاضت ضدها سلسلة

من الحروب وذلك بعد الانتقال إلى مرحلة الدبلوماسية "السلام" في فترة السبعينيات. فقد سعت إسرائيل عقب حرب أكتوبر إلى طرح العديد من المشروعات لنقل مياه النيل إلى إسرائيل، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: مشروع إليشع كالي مدير التخطيط الأسبق لاقتصاد المياه في شركة المياه الإسرائيلية تاهال Tahal، عام 1974 لنقل 1% من مياه النيل أي حوالي 800 مليون متر مكعب سنويًا إلي صحراء النقب عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس وتصل إلى خان يونس، ومن هناك إلى النقب[14]. ومشروع شاؤول أولو زوروف الذي أطلق عليه الإسرائيليون مشروع "يوؤر" وأعدوا له الدراسات الفنية اللازمة حتى قبل زيارة الرئيس السادات لإسرائيل عام 1977 والذي تبعه خلال مباحثات السلام في كامب ديفيد مناقشة شق ست قنوات تحت قناة السويس تقوم بدفع المياه إلى نقطة سحب رئيسة في سيناء قرب بالوظة ويتم رفع المياه بالضخ لتدفع بقوة الجاذبية على طول ساحل سيناء وتصل إلى النقب[15]. وكانت إسرائيل تسعى إلى أن يؤدي هذا المشروع إلى تعاون إقليمي مستقبلي مع دول عربية أخرى من خلال تمديد خط أنابيب عبر لبنان والأردن لإنشاء شبكة مياه إقليمية، إلا أن المشروع أثار غضب إثيوبيا لأنه ينقل مياه النيل خارج دول الحوض؛ وهو الأمر الذي يتطلب من الناحية القانونية موافقة جميع دول الحوض[16]. غير أن تنفيذ هذه المقترحات الإسرائيلية ظل مرهونًا بالتطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل.

وحتى بعد أن أبدى السادات استعداده توصيل مياه النيل إلى إسرائيل تحت مسمى مشروع "زمزم الجديدة"[17]، لم يكتمل هذا المشروع عمليًا لسببين رئيسين: زيادة الغضب الشعبي الداخلي بعد ظهور مراسلات السادات ومناحم بيجن –رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك– لإيصال مياه النيل إلى القدس وتصدي المعارضة المصرية للتطبيع السافر الذي اتخذ اللبنات الأولى للتفريط في مقدرات مصر المائية للكيان المحتل،

إضافة إلى الغضب الإثيوبي الخارجي إزاء جدية السادات في إيصال مياه النيل إلى دولة أخرى خارج دول حوض النيل. فتوقف هذا المشروع مؤقتًا خاصة بعد اغتيال السادات في أكتوبر 1981[18].

غير أن هذه السياسة لم تمت بوفاة السادات، وإنما تطورت وفق مفهوم جون جاديس الذي اهتم بفكرة الانتقال بين الماضي والمستقبل Transferability بحيث يمكن الحصول على مياه النيل في إطار "تعاوني إقليمي أشمل" خلال مرحلة السلام الشرق أوسطي في فترة الرئيس الأسبق مبارك عكس "الإطار الثنائي المباشر" الذي لم يجدي خلال حكم السادات. فقد طالبت إسرائيل وقت الرئيس مبارك بزيادة استيعاب ترعة السلام لتزويد النقب بالمياه، وكان الموقف الرسمي المصري واضحًا في رفض الفكرة لاعتبارات عدة، منها القيد القانوني الذي تفرضه اتفاقيتا 1929 و1959 اللتان تنصان على عدم جواز إمداد أي دولة خارج حوض النيل بالمياه، فضلًا عما يعنيه نقل المياه إلي النقب من زيادة عدد المهاجرين اليهود والمستوطنات علي حساب القضية الفلسطينية، وهو ما لم تكن تسمح به مصر وقت حكم مبارك[19]، خاصة مع تنامي الدور المصري آنذاك في ملف الصراع العربي الإسرائيلي إذ إن مصر كانت هي الراعي الإقليمي لعملية السلام في الشرق الأوسط في فترة التسعينيات وطوال سنوات مبارك حتى عام 2010.

فمع بدء مرحلة جديدة من الصراع وتحول ملف الصراع العربي–الإسرائيلي في بداية التسعينيات نحو الدبلوماسية ومسار السلام الشرق أوسطي، أولت إسرائيل مسألة المياه أولوية رئيسة في المباحثات إذ كانت قضية المياه من القضايا الأولية في مسار المباحثات متعددة الأطراف Multilateral Track التي طرحت في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، والتي اهتم فيها الجانب الإسرائيلي بمناقشة المشاكل الفنية المتعلقة بإمدادات المياه الإقليمية وتحسين مصادر المياه. وسعت في إطار عملية

السلام أن تكون المياه أساس التعاون الاقتصادي حيث طالب شيمون بيريز، وقت أن كان وزيرًا للخارجية في التسعينات في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"[20]، بأن تكون المياه أساس التعاون الاقتصادي بين مصر وإسرائيل خصوصًا في مجال استصلاح الأراضي، وأشار إلى رغبة إسرائيل في الحصول علي 0.8 مليار متر مكعب من مياه النيل عبر ترعة وأنفاق تمر من تحت قناة السويس. ومما جعل ذلك مطلبًا ضروريًا أن إسرائيل أصبحت ملزمة وفقًا لاتفاقيات أوسلو (1993 / 1995م) بتوفير المياه للأراضي الفلسطينية المحتلة والتي سيزداد استهلاكها للمياه في المستقبل نتيجة الزيادة السكانية. غير أنها تنصلت من مسؤوليتها بوصفها سلطة احتلال في توفير المياه للفلسطينيين، وتحكمت في جميع مصادر المياه في الضفة الغربية ومنعت الفلسطينيين من الحفاظ على مواردهم المائية، بينما تقوم شركة المياه الوطنية الإسرائيلية مكوروت التي تتحكم في نُظم إمداد المياه في الضفة الغربية، بتقليص كميات المياه المورّدة إلى الفلسطينيين من أجل تلبية احتياجات المستوطنات التي تهيمن على جميع أرجاء الضفة الغربية المحتلة والتي تضج بالمستوطنين الذين يقدر عددهم وفق أحدث تقديرات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء في 2019 نحو 671 ألف مستوطن[21].

غير أن هذا التطور في السياسة الإسرائيلية أيضا لم يجد نفعًا لإسرائيل، لأن موقف النظام المصري ظل ثابتًا في رفض تزويد إسرائيل بمياه النيل خشية ردة فعل الشعب المصري المتوقعة خاصة مع زخم القضية الفلسطينية في الشارع المصري، ومن ناحية أخرى خشية الغضب الإثيوبي إذ لوحت إثيوبيا في التسعينات إلى أن مصر تخطط لتحويل مياه النيل إلى إسرائيل كجزء من مشروع التنمية الزراعية لشمال سيناء في الوقت الذي يتوجب عليها الاستفادة من أية مياه فائضة لأغراض التنمية[22].

من ثم اهتمت إسرائيل بتطوير سياسة تطويق تستخدم أدوات غير مباشرة للضغط على مصر خارج إطار التعاون الثنائي المباشر أو إطار شرق أوسطي، وهو

النهج الذي يتوافق جزئيًا مع مفهوم كينان باستخدام قوة ضغط مضادة. وبالتطبيق على الحالة المصرية ؛ فالقوة المضادة هي دولة المنبع إثيوبيا التي لديها القدرة على التحكم في مياه النيل من المنبع، بحيث تكون قوة ضغط تمكن إسرائيل وفق تطور الأوضاع الدولية من مساومة النظام المصري على نقل مياه النيل إلى إسرائيل في مقابل وساطة إسرائيل في ملفات تهم مصر استراتيجيًا. من ثم يصبح التساؤل ما هي الآليات الدبلوماسية التي أضحت إسرائيل تستخدمها في سياستها لتطويق مصر في مرحلة عدم الاستقرار السياسي بعد ثورة 25 يناير 2011 ثم التطور نحو العلاقات الدافئة مع النظام المصري منذ عام 2014 وحتى تاريخ هذا البحث؟

رابعًا: تطور سياسة التطويق بعد ثورة يناير 2011 وبدء مرحلة "العلاقات الدافئة" 2014 بين مصر وإسرائيل

اقترح محللون إسرائيليون أن تطويق مصر بشكل غير مباشر هو خيار أكثر قابلية للتحقيق للحصول على حصة من مياه النيل. ويذهب بعض الباحثين مثل دونيللي و بليتكا وظريف إلى أن سياسة التطويق على الرغم من كونها مكلفة إلا أنها ضرورية لاحتواء الخصم وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. على سبيل المثال في الحالة الإيرانية، في حين تتطلب استراتيجية تطويق إيران من الولايات المتحدة وجود مكثف في الشرق الوسط، إلا أن الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة يتقلص بدلاً من أن ينمو وتعوض السياسة الأمريكية هذا النقص بدعم حلفائها في المنطقة خاصة الخليج لتطويق إيران بالوكالة [23]. غير أن تكلفة هذه السياسة وفقًا للباحثين قد تكون باهظة بالنسبة للولايات المتحدة ولا تضمن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لأطراف أخرى في المنطقة سواء الخليج أو دول أخرى. في الحالة الإسرائيلية محل البحث، فإن إسرائيل عملت على تكثيف وجودها سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا ليس فقط في إثيوبيا وإنما في دول حوض النيل بشكل عام خاصة بعد ثورة 25 يناير 2011 حيث سنحت

الفرصة لإسرائيل من جديد لتجديد أطماعها في مياه النيل مستغلة بذلك الأوضاع الداخلية غير المستقرة التي مرت بها مصر إبان الثورة، وذلك بدعمها الكبير لمشاريع بناء السدود على النيل الأزرق[24] وخاصة دعمها وتأمينها لسد النهضة الإثيوبي. لذلك عمدت إسرئيل إلى آليتين رئيستين نوضحهما على النحو التالي:

1- محاصرة مصر إقليميًا في حوض النيل بالتعاون وإثارة الفتن

أ- التعاون: تحضر إسرائيل بشكل مكثف في دول حوض النيل ولديها تاريخ من التعاون الوثيق مع دول الحوض في مجالات عسكرية وأمنية واقتصادية، وتتحرك في دول المنابع بمساندة الولايات المتحدة التي تعطي أولوية قصوي لدول منابع النيل؛ فمجموعة القادة الجدد الذين ترعاهم السياسة الأمريكية-الإسرائيلية هم في الأساس زعماء دول حوض النيل في كل من: أوغندا ورواندا وإثيوبيا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا وجنوب السودان[25]. فمن الملاحظ حرص المسؤولين الإسرائيليين على توطيد الزيارات الرسمية إلى دول حوض النيل خلال العقدين الأخيرين. ولعل ما أوردته وزارة الخارجية الإسرائيلية ووسائل الإعلام الإسرائيلية حول زيارات وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، أفيجدور ليبرمان لإثيوبيا ودول منابع النيل كينيا وأوغندا ونيجيريا وغانا في سبتمبر 2009 في أول زيارة لوزير خارجية إسرائيلي إلى أفريقيا منذ 20 عاما[26]، ثم ما أوردته الصحافة الإسرائيلية في أواخر 2011 عن قيام رئيس الوزراء بنيامين نيتنياهو بزيارة عدد من دول حوض النيل من بينها إثيوبيا ما يؤكد ذلك. إضافة إلى قيام نتنياهو في عام 2016 بجولة أفريقية أخرى وزيارة كل من أوغندا، وكينيا ورواندا وإثيوبيا، مصطحبًا وفدًا إسرائيليًا مكونًا من 80 مسؤولًا يمثلون أكثر من 50 شركة إسرائيلية[27]. فمع صعود المد الإسلامي في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية في عام 2011، باتت أفريقيا هي صمام الأمان والعمق الاستراتيجي الذي تولي له السياسة الإسرائيلية أهمية كبيرة. وعليه دأبت إسرائيل بشكل

حثيث على توطيد علاقاتها التاريخية والاستراتيجية بدول القارة حيث كان للانحسار النسبي للدور المصري في أفريقيا خلال العشرين عامًا السابقة لثورة يناير 2011، دورًا في إتاحة الفرصة لإسرائيل لتنشيط علاقاتها التاريخية مع عدد من الدول الأفريقية عبر مداخل متعددة خاصة المداخل التنموية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. ومن خلال متابعة التحركات الإسرائيلية في منطقة حوض النيل بعد ثورات الربيع العربي، يتبين أن إسرائيل سعت للحصول على مجال إقليمي مواز للتفاعل في ظل ما فرضه الحراك السياسي في الدول العربية خاصة مصر، من تغيير الأنظمة السياسية وخشية أي مد إسلامي في منطقة الشرق الأوسط على النمط الإيراني قد يدفع إلى إحداث تغير جوهري في العلاقات مع تل أبيب واتجاهها نحو الصراع أو الحد من أطر التعاون بين الجانبين على أقل تقدير. لذلك عززت إسرائيل تعاونها مع دول الحوض، وأوردت بعض التقارير زيارة رؤساء كل من دول الحوض كينيا وأوغندا إلى إسرائيل في نوفمبر وديسمبر 2011، وتوقيع اتفاقيات سلاح وتدريب لتعزيز التعاون الأمني والعسكري[28]. كما قامت شركات تكنولوجية إسرائيلية بزيارة جنوب أفريقيا في نفس العام للتعاون مع أكبر شركات تكرير النفط في جنوب أفريقيا[29].

ب- إثارة الفتن: فضلاً عن أطر التعاون، تضمنت سياسة التطويق إثارة الفتن ومنح السلاح والتدريبات للجماعات المتمردة التي تثير القلائل في دول الحوض ودعم القادة الأفارقة الجدد في دول الحوض والذين ينتمون إلى أقليات أو جماعات متمردة في دولهم كما كان الوضع مع كل من جون جرانج في جنوب السودان، وهليس زيناوي في إثيوبيا، وأسياسي أفورقي في إريتريا، ويوري موسيفني في أوغندا[30].

على سبيل المثال، فمن خلال إثارة الفتن عملت السياسة الإسرائيلية على تقسيم السودان كونه ورقة مهمة لمحاصرة مصر في حوض النيل. كما أن الوجود الإسرائيلي في السودان كان له تأثر سلبي على توقف مشروع قناة جونجلي Jonglei

Canal في الجنوب الذي عاد الحديث عنه مجددًا في فبراير 2022 والذي كان يهدف لزيادة تدفق مياه نهر النيل إلى مصر والسودان – قبل تقسيمها – لاستخدامها في أغراض الزراعة والتنمية من خلال ربط بحر الجبل في جنوب السودان بنهر النيل عن طريق هذه القناة[31].

فقد كان لإسرائيل وجود مكثف في السودان أسهم في انفصال الجنوب عام 2011 بدعم الجنوب المسيحي ضد الشمال المسلم حتى تم الانفصال[32]، وذلك بعد إثارة حركات التمرد التي دعمتها إسرائيل ماديًا وعسكريًا وفق حاييم كورين–سفير إسرائيل السابق لدى مصر وجنوب السودان للفتن مع الشمال[33]. من ثم فإنه من خلال وجودها المكثف في جنوب السودان خاصة بعد أن افتتحت سفارتها في جوبا عقب انفصال الجنوب، ووجود تقارير[34] تفيد بتوريد أجهزة مراقبة إسرائيلية إلى حكومة جنوب السودان لتعقب المعارضين السياسيين، يمكن أن تعيق إسرائيل استئناف العمل في مشروع قناة جونجلي إذا ما قررت مصر وجنوب السودان استئناف العمل به خاصة بعد تصريح نائب رئيس جنوب السودان للبنية التحتية في فبراير 2022 تعبان دينق Taban Deng بضرورة استئناف حفر القناة لتفادي كارثة الفيضانات التي حلت بولايتى جونجلى والوحدة في جنوب السودان وتحقيق منافع مشتركة مع مصر والتي نفتها لاحقًا في يوليو 2022 رئاسة جنوب السودان مشيرة إلى عدم وجود خطة لاستئناف العمل في القناة[35]. فقد جاء التغير في موقف جنوب السودان بعد أيام قليلة من اجتماع رئيس جنوب السودان بالسفير الإسرائيلي لدى جنوب السودان للتأكيد على العلاقات الثنائية الوطيدة بين الجانبين في مشروعات تنموية وزراعية وفي مجالات الطاقة والقطاعات الأخرى، حيث لدى إسرائيل مصالح مع الجنوب في جوبا واتفاقيات مع جنوب السودان متعلقة بمشاريع زراعية وبنية تحتية ونقل المياه والري[36]. من ثم قد يكون من مصلحة إسرائيل عرقلة استكمال المشروع حال قررت مصر وجنوب

السودان استكمال مشروع قناة جونجلي، فى إطار سعيها لاستمرار تطويق مصر وإتلاف علاقاتها مع دول الحوض، ولن تعدم الذريعة لذلك تحت دعاوى ومبررات بيئية أو اقتصادية أو غيرها[37].

2- بناء تحالفات استراتيجية في سياق المصالح المصرية المباشرة: التحالف مع إثيوبيا

فضلاً عن محاصرة مصر في حوض النيل، عمدت إسرائيل إلى الالتفاف حول مصالح مصر المباشرة بتوثيق تعاونها مع إثيوبيا التي تعد أهم دولة متحكمة في مياه النيل من المنبع ولديها القدرة على التحكم في تدفق كميات المياه من الهضبة الإثيوبية. ومن المهم اللفت إلى وجود ترابط أيديولوجي جوهري بين إثيوبيا وإسرائيل يمثل مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة التحالف بين الطرفين، إذ عرف يهود إثيوبيا تاريخيًا باسم "بيتا إسرائيل" أو "الفلاشا" (Bete-Israel) – عائلة إسرائيل – وهم اليهود الذين اتبعوا الديانة اليهودية وادعوا نسبهم إلى الملكة بلقيس وانتقل معظمهم إلى إسرائيل في أواخر الثمانينيات والتسعينيات في موجات هجرة وكذلك بمساندة الحكومة الإسرائيلية ليعملوا على توطيد العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا[38]. وعلى الرغم من وجود جالية كبيرة من يهود الفلاشا في إسرائيل تعاني التمييز والعنصرية مقارنة باليهود الغربيين "الأشكناز"، إلا أن بعض أفراد هذه الجماعات ما زال يفضل الذهاب إلى إسرائيل التي يرون فيها ملاذًا لجمع الشمل ووطنًا أكثر تطورًا من إثيوبيا يحق لهم العيش فيه كونهم يهود يستحقون الجنسية الإسرائيلية، كما أن إسرائيل ما زالت تعمل على استقدام أعداد منهم لتستخدمهم كورقة انتخابية وللتوازن الديموجرافي مع الفلسطينيين. من ثم فهناك ترابط أيديولوجي يفضي إلى منفعة متبادلة بين الطرفين. ومؤخرًا مع توغل قوات التيجراي جنوبًا نحو العاصمة أديس أبابا في 2021 بعد تفاقم الصراع بين أبي أحمد

والتيجراي وإعلان الحكومة الإثيوبية حالة الطوارئ، زادت رغبة اليهود الإثيوبيين في الهجرة إلى إسرائيل[39].

من ثم تنظر إثيوبيا إلي علاقاتها مع إسرائيل باعتبارها علاقات تاريخية ومهمة، خاصة بعدما تمت تسوية المشكلات التي كانت تعرقل مسيرة هذه العلاقات، وفي مقدمتها قضية تهجير يهود الفلاشا إلى إسرائيل، بالإضافة إلي إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في نوفمبر 1993 بعد فترة من انقطاعها بعد حرب أكتوبر 1973 [40]. وأسهم في عودة العلاقات حاجة إثيوبيا إلى الأمن والغذاء وهي مجالات تمتلك إسرائيل فيهما خبرات واسعة، إضافة إلى حاجتها لتحسين علاقتها بالولايات المتحدة بعد الحرب الباردة من خلال توطيد علاقتها بإسرائيل[41]. ومن خلال هذا الدور ومنذ عام 1993، استطاعت إسرائيل أن تؤمن وصولها إلى الممرات الملاحية في البحر الأحمر وعبر مضيق باب المندب[42]. كما شهدت العلاقات مع إثيوبيا نموا ملحوظا بعد عام 2011 في مجالات الاستثمار الزراعي والمشروعات المائية والتجارة الخارجية، حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين حتى عام 2018، نحو 116 مليون دولار أمريكي شملت 104 مشروع استثماري إسرائيلي في إثيوبيا وفقًا لوكالة الأنباء الإثيوبية[43]، ودأبت إسرائيل على توطيد علاقتها الاستراتيجية مع إثيوبيا، خاصة بعد زيارة نتنياهو لإثيوبيا في 2016 والتي ألقى فيها خطابا أمام البرلمان الإثيوبي أكد فيها دعم إسرائيل لإثيوبيا لتمكينها من الاستفادة من مواردها المائية نظرا لما تتمتع به إسرائيل من خبرة كبيرة في مجال المياه. حيث أثارت هذه الزيارة التساؤلات لدى الجانب المصري بشأن أهدافها وتوقيتها الذي تزامن مع اقتراب انتهاء إثيوبيا من بناء سد النهضة، مما ساهم في تصعيد الأزمة بين مصر وإثيوبيا[44].

أ- **دعم مشروع سد النهضة:** ركزت السياسة الإسرائيلية على المصالح المصرية المباشرة المتعلقة بأهمية مياه النيل بالنسبة لمصر وجاء التحالف مع إثيوبيا

لاستكمال مشروع سد النهضة على النيل الأزرق بهدف الضغط على مصر، بالإضافة إلى بروز الدعوات الأثيوبية في المؤتمرات واللقاءات الأفريقية بضرورة إعادة توزيع مياه نهر النيل على أساس من العدل للاستفادة من مياه نهر النيل وموافقة البرلمان الإثيوبي في عام 2013 على إعادة النظر في اتفاقيات توزيع مياه النيل بين دول المنبع والمصب، والتي تأتي في إطار التحريض غير المباشر الذي تمارسه إسرائيل ضد مصر[45]. فقد شرعت إثيوبيا في وضع اللبنات الأولى لمشروع سد النهضة في خضم انشغال مصر بتطورات الوضع الداخلي في أعقاب ثورة يناير 2011، مستغلة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في مصر لإدراج مشروع السد ضمن الخطة الخمسية الإثيوبية (2010 – 2015) التي كانت قد وضعتها إثيوبيا قبل اندلاع الثورة وكانت تهتم في الأساس بمشاريع الري والكهرباء لزيادة توليد الكهرباء في إثيوبيا[46]. غير أن المساندة الإسرائيلية لإثيوبيا عززت الموقف الإثيوبي خاصة مع توقيع شركات إسرائيلية عقودًا مع إثيوبيا لتولي توزيع الطاقة المتولدة من سد النهضة[47] ومع دأب إثيوبيا بعد ثورة يناير 2011 بناء سد آخر تكميلي "سد السرج" لزيادة سعة التخزين إلى 74 مليار متر مكعب[48]. ويأتي هذا التحالف للضغط على مصر من خلال دعم مشاريع لتوليد الكهرباء على النيل الأزرق تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا[49]، حيث إن إسرائيل لها دور رئيس في تأمين سد النهضة وتوجيه السياسات الإثيوبية في هذا الملف، وذلك رغم نفي السفارة الإسرائيلية في القاهرة في يوليو 2019 تورط إسرائيل في ملف السد[50]. ففي إطار التحالف الإثيوبي– الإسرائيلي والمصالح التي تعود على إسرائيل جراء دعم مشروع السد، تقوم إسرائيل بتأمين سد النهضة وذلك بإمداد إثيوبيا بنظم دفاع متطورة لتأمين السد ؛ إذ نشر موقع ديبكا الإسرائيلي Debka في 2019، قيام إسرائيل بنصب نظام الدفاع الجوي المتطور Spyder-MR ذي القدرة على إطلاق نوعين مختلفين من الصواريخ في آن واحد، وهو من إنتاج ثلاث شركات إسرائيلية متخصصة، Rafael للصواريخ

وIsrael Aerospace Industries المتخصصة في الصناعات الجوية والفضائية للأغراض العسكرية وElta Systems للرادارات وذلك لتأمين سد النهضة في ظل الخلاف القائم بين مصر وإثيوبيا. وذكر الموقع أن المحاولات المصرية لإثناء إسرائيل عن نصب هذه الصواريخ الدفاعية لتأمين السد لم تجد نفعًا مع الجانب الإسرائيلي[51].

فضلًا عما سبق، تواترت تقارير استندت إلى تصريحات وكيل وزارة الري السودانية الأسبق حيدر يوسف، حول وجود طابق في مبنى وزارة المياه والكهرباء الإثيوبية يعمل به خبراء المياه الإسرائيليون لتقديم الخبرة التفاوضية والفنية للفرق الإثيوبية، وتداعيات ذلك بدت واضحة على نمط إثيوبيا المماطل في التفاوض مع مصر والسودان الذي يتماثل مع السياسة الإسرائيلية التي تسعى دومًا للماطلة وكسب الوقت دون التورط في أي اتفاق ملزم[52]. يضاف إلى ذلك ما ذكره مساعد رئيس الأركان المصري الأسبق محمد علي بلال عام 2013 أن إسرائيل تقوم بدعم سد النهضة من الناحية الفنية وأصبح من الصعب توجيه ضربة عسكرية للسد في ظل وجود توافق دولي تدعمه الولايات المتحدة حول حق إثيوبيا في بناء السد[53].

ب- دعم نظام أبي أحمد: دعمت إسرائيل النظام الإثيوبي الموالي لإسرائيل والمعادي لمصر حيث يعد ذلك جزءًا من سياسة التطويق غير المباشر الذي تمارسه إسرائيل تجاه مصر. فقد قامت إسرائيل بمساندة نظام أبي أحمد في إثيوبيا رغم تصعيده للخلاف مع مصر في ملف سد النهضة، ليتخطي الوضع الاقتصادي المتدهور وهزائمه المتتالية في منطقة تيجراي وفي إريتريا في 2021، عندما كان النظام في إثيوبيا في حاجة للسلاح والدعم لمواجهة تيجراي. ودعمت إسرائيل النظام الإثيوبي وأمدته بالسلاح والكوادر اللازمة مما مكنه من استعادة السيطرة على مفاصل الدولة في وقت قصير، وذلك مقابل تحقيق إسرائيل لأهدافها بعيدة المدى من خلال استمرار الضغط على مصر في ملف سد النهضة[54].

خامسا: تأثير سد النهضة على أمن مصر المائي والتبعات السياسية

أولا: التأثير على أمن مصر المائي

المقصود بالأمن المائي Water Security وفق منظومة الأمم المتحدة للمياه هو القدرة على تلبية الاحتياجات المائية كمًا ونوعًا من أجل الحفاظ بشكل مستدام على سبل المعيشة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لضمان الحماية من التلوث والحفاظ على النظام البيئي في مناخ يسوده السلام والاستقرار السياسي[55]. ويرتبط بالأمن المائي كذلك مفهوم العجز المائي Water Deficit حيث إن حالة الأمن المائي لأية دولة في أي فترة زمنية محددة كما تشير الدراسات، هي دالة في الميزان المائي لهذه الدولة وانعكاس مباشر له، فيحدث العجز المائي عندما يكون حجم الموارد أقل من الحجم المطلوب لتلبية الاحتياجات اللازمة فتحدث عندئذ الأزمة المائية[56]. من ثم فإن الأمن المائي يعد بعدًا رئيسًا من أبعاد بالأمن القومي للدولة والذي يشمل أبعاد قوة الدولة المختلفة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وجغرافيًا وأيديولوجيًا وحتى بيئيًا ومعلوماتيًا[57].

بالتطبيق على مصر فإن نهر النيل هو شريان الحياة الرئيس لمصر حيث يوفر نحو 97 % من احتياجاتها من الموارد المائية المتجددة، وحصتها التاريخية منه 55.5 مليار متر مكعب سنويًا تأتي معظمها من النيل الأزرق ولذلك فإن قضية مياه النيل قضية وجودية مرتبطة بالأمن القومي المصري[58]. وهذه الحقيقة الأساسية تتفاوت بالنسبة للسودان ولا تنطبق بنفس القدر على الدول الأخرى المشاطئة لنهر النيل مع مصر والسودان باعتبارهما دولتي المصب مثل إثيوبيا و رواندا و تنزانيا وأوغندا و بوروندي و كينيا و إريتريا والكونغو الديمقراطية و وجنوب السودان. حيث يختلف اعتماد دول الحوض على مياه نهر النيل، فكلما اتجهنا شمالًا نحو المناطق شبه الصحراوية، زاد الاعتماد على مياه النيل وذلك نتيجة اختلاف نسب سقوط

الأمطار على دول الحوض، إذ تسقط الأمطار طيلة العام على وسط أفريقيا والهضبة الاستوائية وتكاد تنعدم كلما اتجهنا شمالًا باتجاه مصر، مما يعني أن معظم دول الحوض لديها من الأمطار ما يكفيها للري ولا تعتمد على مياه النيل فحسب في الري، وفي نفس الوقت نجد أن 86% من مساحة مصر شديدة الجفاف ومعدومة الأمطار والـ 14% المتبقية شبه جافة، بينما تعتبر السودان من الدول غزيرة الأمطار[59].

لذلك، فإن نسبة اعتماد دول الحوض على مياه النيل مقارنة بمصر ضئيلة. فهذه الدول تتمتع بكثافة هطول الأمطار سنويًا مقارنة بمصر التي يقدر متوسط سقوط الأمطار فيها بنحو واحد مليار متر مكعب فقط سنويًا، ومن ثمّ فهي تعتمد على نهر النيل كمورد أساسي لمواردها المائية أما اعتمادها على الأمطار كمورد أساسي فهو ضعيف جدا[60]. ومع الأخذ في الاعتبار أن مصر لديها عجز مائي أساسي Water Deficit ناتج عن الفارق بين استخدام المياه والمتوفر من المياه، يتم تغطية 3 مليار منه وفق وزير الري المصري الأسبق نصر علام (2009–2011) بالمياه العميقة في الصحراء الغربية غير المتجددة فيما يغطى باقي العجز من إعادة استخدام مياه الصرف[61]، ومع الأخذ في الاعتبار التقديرات الديموجرافية التي تقدر وصول تعداد سكان مصر في عام 2030 إلى 120 مليون نسمة وفقًا لإحصائيات منظمة الفاو كما يتضح في الجدول رقم (1)، فإن الطلب على مياه النيل سوف يزيد وعليه يصبح أي عبث بإيراد حصة مصر من نهر النيل تهديدا لأمن مصر القومي بالدرجة الأولى[62].

الدولة	التعداد في 2022 "مليون نسمة"	التعداد في 2030 "مليون نسمة"
إريتريا	3662244	4240213
جمهورية الكونغو الديمقراطية	5797805	7019831
مصر	106156692	120831557
تنزانيا	63298550	79162725
إثيوبيا	120812698	144944299
كينيا	56215221	66449654
رواندا	13600464	16234387
جنوب السودان	11618511	13839272
السودان	4599202	55253529
أوغندا	48432863	59437928
بوروندي	12624840	15772822

جدول رقم (1): تقديرات التعداد الديموجرافي المتوقع في دول حوض النيل "مليون نسمة": 2022 – 2030

تم استخلاص البيانات من قاعدة البيانات الإحصائية للفاو: Annual population estimation and projection Nile Basin, Year projection, FAO, (Data collected on 22 March 2022): https://www.fao.org/faostat/en/#data/OA

في إطار ماسبق، من المتوقع أن يؤثر سد النهضة سلبًا على حصة مصر المائية التي بها عجز أساسي داخلي يقدر وفق أحدث الدراسات الفنية بنحو 18.35 مليار متر مكعب سنويًا، ومن المقدر أن يرتفع متوسط العجز المائي السنوي إلى إجمالي 31 مليار متر مكعب لجميع السيناريوهات الزمنية للملء الذي يتراوح من عامين ونصف إلى واحد وعشرين عام[63]. ويشمل هذا العجز الإجمالي السنوي، عجز المياه الداخلي الأساسي في مصر الناتج عن الفارق بين زيادة الاستهلاك المحلي والمتوفر من المياه، مضافًا إليه العجز الناتج عن التسرب والاحتجاز المرتبطين بسد النهضة. أي أن متوسط إجمالي العجز المائي السنوي المقدر بـ 31 مليار متر مكعب يشمل الآتي[64]:

متوسط عجز المياه السنوي الأساسي في مصر الذي يقدر حاليًا بـ (18.35 مليار متر مكعب) +

بالإضافة إلى متوسط عجز المياه السنوي المرتبط بالحجز Impoundment في خزان سد النهضة البالغ (9.64 مليار متر مكعب) .

مضافًا إليهما المتوسط السنوي لتسرب السد Seepage ويبلغ (2.5 مليار متر مكعب) = إجمالي نحو 31 مليار متر مكعب عجز كلي وفق جميع سيناريوهات الملء وفي حالة عدم اتخاذ مصر التدابير اللازمة للحد من المعدلات المتوقعة لعجز المياه.

كما أنه في تصريحات سابقة لوزير الري المصري الأسبق نصر علام عام 2013 ، قدر إجمالي حجم العجز المائي في مصر بحلول عام 2030 إلى 44 مليار متر مكعب بعد بناء سد النهضة ما يمثل 80% من حصة مصر المائية[65]، وهو ما سينعكس بدوره على مجالات أخرى في مقدمتها الزراعة والطاقة الكهربائية ومياه

الشرب وغيرها من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب وفق الدراسات الفنية سرعة التوصل إلى حلول متعلقة بأربعة أمور رئيسة[66]: تنسيق تشغيل السد العالي وسد النهضة خلال فترات الملء والجفاف المحتمل، والاتفاق الفني على تصميم سد النهضة والذي يتعلق أيضًا بعدم اليقين من حجم المياه الممنوحة لمصر والسودان خلال فترة الملء، بالإضافة إلى الحاجة إلى اتفاق بشأن احتمال بيع الطاقة الكهرومائية من سد النهضة بحيث تصبح مياه النيل سلعة تباع وتشترى، وتقييم التأثيرات المحتملة على مصر والسودان المتعلقة بالقطاع الزراعي في ضوء الخطط التشغيلية المستقبلية لسد النهضة حتى تزيد دقة النمذجة Modelling وتوقع عجز الميزانية المائية Forecasting والآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به. وفقًا لذلك نشير إلى أمرين يتعلقان بالقطاع الزراعي ومسألة التصميم الفني للسد وتأثيره:

1- من المتوقع أن يؤثر الأمن المائي على الأمن الغذائي[67]، فمن المؤكد أن الطلب على الغذاء مستقبلًا سوف يؤدي إلى مزيد من الضغط على إمدادات المياه الشحيحة أساسًا[68]. ولذلك يتوقع تأثر الناتج المحلي لبعض السلع الاستراتيجية مثل الأرز وذلك لاعتماده الكبير على المياه، مما قد يؤثر بدوره على الصادرات المصرية. وفي هذا الشأن شرعت الحكومة المصرية منذ عام 2018 في خفض مساحة زراعة الأرز من مليون و100 ألف فدان إلي 724 ألف و200 فدان، وقامت بتوجيه الفلاحين لتقليل استهلاك المياه في زراعة الأرز، وإرشاد الفلاحين نحو طرق الري الحديث لتوفير المياه في الزراعة، إضافة إلى الاتجاه نحو التوسع فى المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي لأغراض الزراعة واستصلاح الأراضي[69] حيث من المتوقع أن تزداد متطلبات مصر المائية بشكل أكبر مع التوسعات العمرانية المستمرة ومشاريع التنمية واستصلاح الأراضي في توشكى وفي وسط الصحراء الغربية[70].

2- من الناحية الفنية كذلك لا يقل السد التكميلي "سد السرج" وفق الدراسات المتخصصة وآراء خبراء هندسة السدود خطورة على مصر والسودان من سد النهضة، فبدونه لن يتمكن السد الرئيس "سد النهضة" من الوصول لملء 74 مليار متر مكعب من المياه، لأن سد السرج دوره الأساسي يكمن في زيادة سعة تخزين السد الرئيس حتى يتمكن من احتجاز هذه الكمية من المياه واختزانها. وتوجد تحفظات فنية جوهرية متعلقة بهذا السد الركامي محتمل معها وجود مناطق ضعيفة في أساساته قد تؤدي إلى زيادة التسرب وتشققات في السد مما قد يؤدي بدوره إلى احتمال انهياره[71].

من ثم فإن جميع السيناريوهات التي تترتب على انهيار السد الركامي وفق الدراسات الفنية لا تصب في صالح مصر والسودان وسوف تؤثر سلبًا على دولتي المصب[72]. ففي حين سوف تتضرر إثيوبيا اقتصاديًا نتيجة فقدان الطاقة الكهرومائية والبنية التحتية إلا أن المتضررين الأكبر هما مصر والسودان[73]. فمع اكتمال امتلاء بحيرة السد وفي حالة انهيار سد السرج من المتوقع أن تندفع المياه المخزنة في البحيرة لتصب في النيل الأزرق باتجاه السودان وتغرق معه العاصمة الخرطوم مما قد يفضي إلى كارثة إنسانية واقتصادية في السودان[74]. وبالنسبة لمصر يمكن أن تستوعب بحيرة ناصر المياه القادمة في حالة عدم امتلاء البحيرة، ولكن في حالة امتلاء بحيرة ناصر سيكون الوضع حرجًا حيث لن تستطيع البحيرة مع امتلائها استيعاب كل المياه الجارفة جراء انهيار سد السرج ما قد يؤدي إلى غرق البحيرة وانهيار السد العالي، مما يستوجب التفكير في كيفية تصريف المياه بعد انهيار السد العالي.

السيناريو الآخر المحتمل هو أنه في حالة سنوات الجفاف الشديد وجفاف بحيرة ناصر ثم عودة الفيضان بعد انتهاء سنوات الجفاف، سوف تقوم إثيوبيا باستيعاب كميات المياه الجارفة لملء البحيرة خلف سد السرج وحجز المياه عن مصر لتستمر معاناة مصر من الجفاف الشديد، مما يستوجب التفكير في كيفية تدبير

البدائل للحفاظ على أمن مصر المائي والتي سيكون من بينها الخيار العسكري لضرب سد السرج حتى تصل المياه مرة أخرى لبحيرة ناصر. ووفق هذا السيناريو وفي حال استمرار الأزمة مع إثيوبيا يمكن لمصر أن تستفيد من وجود البحيرة خلف سد السرج كمخزون احتياطي للمياه إذا ما استمرت سنوات الجفاف الشديد بعد جفاف بحيرة ناصر، لتقوم بضرب سد السرج حتى تصل المياه مرة أخرى لبحيرة ناصر.

ثانيا: التبعات السياسية: استفادة إسرائيل وتقويض مصر

يرتبط تهديد أمن مصر المائي باستفادة إسرائيل سياسيًا في إطار سياسة التطويق غير المباشر الذي تمارسه ضد مصر وهو ما قد يفضي إلى تقويض مصر سياسيًا. فقد تعاظم الثقل الإقليمي لإسرائيل، حيث استفادت إسرائيل بشكل غير مسبوق من سياسة التطويق غير المباشر بتحالفها الاستراتيجي مع إثيوبيا في تعظيم مصالحها الاستراتيجية كونها لاعب رئيس ليس فقط في دعم بناء السد بل في استراتيجية الاستفادة منه حيث إن ما يجعل من بناء السد مطلبًا إسرائيليًا هو العائد الذي يسهم بدور إسرائيلي متصاعد في المنطقة[75]. فمن ناحية تستفيد إسرائيل من ذلك الدعم في التعامل مع مشكلتها المائية، إضافة إلى تعظيم مصالحها السياسية من ناحية أخرى، حيث إن قضية السد أعطت مزيدًا من الثقل الإقليمي Regional Leverage لإسرائيل في إطار العلاقة بين القاهرة وأديس أبابا.

فوفق تحليلات إسرائيلية، بعد زيارة نتنياهو لإثيوبيا في عام 2016، جاءت زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى إسرائيل في نفس العام لإجراء محادثات مع الجانب الإسرائيلي من بينها أن تصبح إسرائيل وسيطًا بين القاهرة وأديس أبابا في أزمة السد، وذلك إدراكًا لنفوذ إسرائيل في إثيوبيا. وهذا الطرح تم تناوله في مصادر إسرائيلية وفق "إيفجيني كلاوبر" أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب[76]. كما ارتبط هذا الطرح بمقابلة شخصيات إعلامية مصرية مثل توفيق عكاشة بالسفير

الإسرائيلي السابق في القاهرة حاييم كورين في 2016 لمطالبة إسرائيل بالتوسط لمصر لدى إثيوبيا لما لها من ثقل في ملف سد النهضة[77]. ومرة أخرى في 2021 عندما زار سامح شكري بروكسل لبحث تطورات ملف سد النهضة واجتمع مع وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك يائر لابيد، إذ إن توقيت الاجتماع في سياق الهدف الأكبر المعلن للزيارة وهو مناقشة تطورات سد النهضة مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل أتى متزامنًا مع مقترحات الاستعانة بإسرائيل كأحد أدوات الضغط على إثيوبيا في المفاوضات[78].

وهذا التحول غير المسبوق في موقف القاهرة من تل أبيب يتسق مع أحد الأركان الأساسية لسياسة التطويق لدى كينان التي اهتمت كما أوضحنا في القسم الأول من هذا البحث بتغيير العدو من الداخل[79] "أي من داخل النظام" لتعديل سلوكه لكي يتوافق مع المصالح الإسرائيلية كما حدث مع السوفييت خلال الحرب الباردة. غير أن هذا التغيير يقوض مصر سياسيًا على النحو التالي:

أ- سوف تطالب إسرائيل مصر بحصة من مياه النيل أو تساومها لتوصيل مياه النيل لإسرائيل مقابل هذه الوساطة السياسية في ملف السد والضغط على إثيوبيا، وهو الأمر الذي طالما سعت إليه إسرائيل إذ تعتبر هذه المساومة من المنظور الإسرائيلي فرصة لا يمكن تفويتها لزيادة مواردها المائية للتعامل مع معضلتها المائية وللتأثير على مصر وهي في موقف ضعيف، خاصة وأن المبادرة في هذا الشأن جائت كما ذكرنا من الجانب المصري وبعد توقيع مصر على اتفاقية إعلان المبادئ في الخرطوم في مارس 2015 مع كل من إثيوبيا والسودان والتي استغلها الجانب الإثيوبي في استكمال مشروع السد تزامنًا مع مماطلته في المفاوضات التي باءت بالفشل مع مصر والسودان تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وذلك على النمط الإسرائيلي المماطل دوما في أية مباحثات مع الجانب العربي[80].

ب- سوف تستغل إسرائيل قضية السد من أجل إضعاف القضية الفلسطينية والقفز على آخر مبادرات السلام الدولية – مبادرة السلام الفرنسية – التي طرحت عام 2016 للتأكيد على حل الدولتين وفق جميع قرارات الشرعية الدولية السابقة والتي رفضتها إسرائيل[81]. إذ يمكن أن تلعب إسرائيل دور الوسيط بين مصر وإثيوبيا بحيث تضغط على إثيوبيا لتخفيف الآثار السلبية لسد النهضة على مصر في مقابل أن تساند مصر الجانب الإسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني في التطورات الخاصة بملف القضية الفلسطينية أو على الأقل أن يكون هناك تنسيق مصري إسرائيلي في هذا الملف بما لا يضر بمصالح إسرائيل[82]. ويعد هذا تقويضًا لدور مصر التاريخي في ملف القضية الفلسطينية والتي كانت مصر دومًا هي القائدة في الدفاع عنها وليست وسيطًا لضمان أمن إسرائيل على حساب المصالح الفلسطينية.

من ثم يجب الالتفات إلى خطورة أن يصبح القرار السياسي المصري رهنًا لدى الدول التي يمكنها أن تلبي احتياجات مصر الاستراتيجية، في مقابل مساومة مصر في ملفات استرتيجية تعنى بها أجندة السياسة الخارجية المصرية بشكل رئيس مثل قضية مياه النيل أو القضية الفلسطينية أو غيرها من القضايا[83]، بحيث يصبح العدو التاريخي الاستراتيجي الرئيس لمصر حليفًا وليس عدوًا، إذ يعد ذلك تحولًا دراماتيكيًا في العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ نشأة الكيان المحتل عام 1948. وعلى عكس مفهوم كينان الذي لم يدرج مبدأ التعاون مع العدو خلال الحرب الباردة ضمن سياسة تطويقه، فإن إسرائيل نجحت في مرحلة العلاقات الدافئة مع مصر بعد 2014 في توطيد علاقتها الرسمية مع مصر بموجب اتفاقية السلام بحيث أصبحت إسرائيل حليفًا بعد أن كانت العدو الاستراتيجي الرئيس لمصر منذ نشأة الكيان المحتل، حتى أن إسرئيل باتت تنظر إلى هذا الوضع باعتباره تحولًا جذريًا في العلاقات المصرية–الإسرائيلية لم يحدث حتى وقت الرئيس الأسبق مبارك[84]، وهو ما قد يعزز موقفها كوسيط بين مصر وإثيوبيا في ملف سد النهضة كما أوضحنا.

الخاتمة

يتضح من خلال البحث أن ثمة توافقًا مع نهج كينان للتطويق خلال فترة الحرب الباردة ينطبق على السياسة الإسرائيلية لتطويق مصر، ولكن مع التعديل ليتوافق أيضًا مع مبدأ الانتقالية وفقًا لجون جاديس. حيث يتبين أن إسرائيل شرعت في البداية إلى تكوين محيط تحالفي غير عربي لفك الحصار العربي المعادي المحيط بها والذي كانت مصر عدوها الاستراتيجي جزءًا رئيسًا منه في فترة الحروب العربية–الإسرائيلية، ثم سعت في مرحلة الدبلوماسية إلى تطوير العلاقات من إطار تعاوني ثنائي مباشر خلال فترة السادات إلى إطار تعاوني إقليمي أشمل خلال مباحثات السلام في الشرق الأوسط وقت الرئيس مبارك وإدراج قضية المياه ضمن مسار المباحثات المتعددة الأطراف، وسعت أن تكون المياه أساس التعاون الاقتصادي كمدخل للتطبيع الكامل حتى قبل إيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية. ثم دأبت السياسة الإسرائيلية في مرحلة عدم الاستقرار السياسي في مصر بعد ثورة يناير 2011 وما تلاها من تطور العلاقات بين القاهرة وتل أبيب إلى ما يطلق عليه "العلاقات الدافئة"، في تطويق مصر بشكل غير مباشر من خلال محاصرة مصر في حوض النيل تارة بالتعاون مع دول الحوض وتارة بإثارة الفتن والنزاعات، وكذلك تكوين تحالف استراتيجي في إطار المصالح المصرية المباشرة من خلال التحالف مع إثيوبيا خاصة دعمها لسد النهضة كون إثيوبيا دولة المنبع التي لديها القدرة على التحكم في تدفق مياه النيل. وانتهى البحث إلى توضيح التأثيرات السلبية لسد النهضة على أمن مصر المائي، وارتباطه بالتبعات السياسية التي من شأنها تقويض مصر وتعظيم الثقل الإقليمي لإسرائيل، ما أدى إلى تطور غير مسبوق في العلاقات بين القاهرة وتل أبيب منذ عام 2014 نحو علاقات أكثر دفئًا، بادرت القاهرة بموجبها بالاستعانة بإسرائيل لطلب الوساطة لدى إثيوبيا في ملف السد، وهو ما يتسق مع سياسة التطويق لدى

كينان التي اهتمت في أحد أركانها الأساسية بتغيير العدو من الداخل، أي من داخل النظام لكي يتوافق سلوكه مع المصالح الإسرائيلية كما حدث مع السوفييت خلال الحرب الباردة. غير أن هذا التطور سوف يقوض السياسة المصرية، حيث متوقع أن تساوم إسرائيل مصر لتوصيل مياه النيل لإسرائيل مقابل الوساطة لدى إثيوبيا بناء على قوة تحالفها الاستراتيجي معها. كما سيقوض ذلك دور مصر التاريخي في القضية الفلسطينية، حيث سوف تساوم إسرائيل مصر للقيام بدور الوسيط بين مصر وإثيوبيا مقابل ألا تتدخل مصر في الملف الفلسطيني بما يضر بمصالح إسرائيل، ما يعني تحييد مصر لضمان أمن إسرائيل، ما يعني كذلك أن ثقل مصر الإقليمي ودورها في ملف القضية الفلسطينية بات مرتبطًا بالعلاقة مع إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية.

الهوامش والمصادر والمراجع:

1 راجع: سيد أحمد، رفعت. الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1993، ص ص 13 – 34

ووكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. دراسات وتقارير حول المياه، المياه في الصراع العربي–الإسرائيلي، (د.ت): https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2257

2 سويلم، حسام. أيادي إسرائيل وراء موقف إثيوبيا، الأهرام العربي، 4 ديسمبر 2010، ص ص 14 – 15

وزهيري، كامل. النيل في خطر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999

وطايع، محمد سالمان. الصراع الدولي على المياه بيئة حوض النيل، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2007، ص ص 339–342

3 كحالة، صبحي. المشكلة المائية في إسرائيل وانعكساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص8

4 Beyth, M. Water Crisis in Israel, in Water Histories, Cultures, Ecologies, University of Western Australia Press, Edited by, Marnie Leybourne & Andrea Gaynor, September 2006, pp. 171-172

5 Review original document in the national security archives of George Washington University: Kennan, G. The Long Telegram, from George Kennan in Moscow to the Secretary of State, February 22, 1946: https://nsarchive.gwu.edu/document/21042-long-telegram-original

Review also: "X" George F. Kennan. The Sources of Soviet Conduct, Foreign Affairs, July 1947: https://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/1947-07-01/sources-soviet-conduct

6 Gaddis, J. Containment: Its Past and Future, International Security, Vol. 5, No.4, 1981, pp. 74–102

7 Gaddis, J. Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy (Oxford: Oxford University Press, 1982), p. 48

8 "National Security Council Report, NSC 68": United States Objectives and Programs for National Security," in Woodrow Wilson International Center Digital Archive, April 14, 1950, p. 21: https://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/116191.pdf

9 Rojansky, M. Kennan Containment, and the West's Current Russia Problem, Research Division - NATO Defense College, Rome- No. 127 - January 2016, pp. 4-5

10 Ibid, pp. 11-12

11 Aran, A. Containment and territorial transnational actors: Israel, Hezbollah and Hamas, International Affairs, Vol. 88, No. 4, 2012, pp. 835 – 855

12 Gaddis, J. Strategies of containment, op. cit., p. 380

13 Parsi, T. Israel-Iranian Relations Assessed: Strategic Competition from the Power Cycle Perspective, Iranian Studies, Vol. 38, No. 2, June 2005, pp. 247-269

وكانت أنظمة هذه الدول معادية للقومية العربية والنفوذ السوفييتي الموالي للعرب في الشرق الأوسط

14 سيد أحمد، رفعت. 1993، مرجع سابق، ص ص 250–252

وكحالة، صبحي. 1980، مرجع سابق، ص 50

و سويلم، حسام. 2010، مرجع سابق، ص ص 14–15

And Kally, E. Costs of Inter-Regional Conveyance of Water and Costs of Sea Water Desalination, in Isaac Shuval (Eds), Water and Peace in the Middle East, Elsevier Science B.V., 1994, pp. 289-295

15 كحالة، صبحي. 1980، مرجع سابق، ص 51

و طايع، محمد سالمان. 2007، مرجع سابق، ص 346

* كان شاؤول أولو زوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية آنذاك

16 Ward, T. E. & Roach, H. L. Hydropolitics and Water Security in the Nile and Jordan River Basins, Chapter 3, In Water Resource Conflicts and International Security a Global Perspective, Edited by Dhirendra Vajpeyi, December, 2011, p. 64

17 Claiborne, W. Sadat Offers Israel Water From the Nile, Washington Post, 7 September 1979: https://wapo.st/3mEOdb0

وانظر أيضا: مجلة أكتوبر. السادات يأمر بعمل دراسة كاملة عن توصيل مياه النيل إلى مدينة القدس"مشروع زمزم الجديدة"، العدد 164، 16 ديسمبر 1979، ص3. حيث جاء في مجلة أكتوبر المقربة من النظام عام 1979، أن السادات أعطى إشارة البدأ في حفر ترعة السلام في 27 نوفمبر 1979 وطلب من المختصين وقتها عمل دراسة علمية لتوصيل مياه نهر النيل إلى القدس لتكون في متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى "البراق"

18 زهيري، كامل. 1999، مرجع سابق، ص ص 12-13

* ظهرت للرأي العام المصري مراسلات السادات ومناحم بيجن خلال أغسطس 1980 التي كشفت عرض السادات لبيجن خلال مباحثات السلام في العريش استعداده لإيصال مياه نهر النيل إلى القدس عن طريق مرورها بالنقب مما يساعد في إعمار صحراء النقب وبناء مستوطنات جديدة في هذه المنطقة. وكان السادات يسعى في جزء من هذا العرض إلى إيجاد حل لقضية القدس التي هي قلب القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. غير أن موقف إسرائيل بدا واضحًا في رد بيجن على السادات، من أن إسرائيل لن تتنازل أبدا عن القدس وأنها تريد المياه وتريد أيضًا "كل القدس" وأنه يجب الفصل بين القضيتين، فمسألة نقل مياه النيل إلى النقب مرحب بها من قبل إسرائيل، أما قضية القدس فلا تفاوض عليها ويجب فصلها عن قضية المياه. أنظر:

Israel Ministry of Foreign Affairs. 114 Letter from Begin to Sadat- 4 August 1980: https://bit.ly/MForeignAffairs

And Hurwitz, H. & Medad, Y. (Eds). Peace in the Making: The Menachem Begin - Anwar El-Sadat Personal Correspondence, Gefen Publishing House, Menachem Begin Heritage Center, 2011, pp. 197-198

19 سويلم، حسام. 2010، مرجع سابق، ص ص 14-15

20 Peres, S. The New Middle East, New York, Henry Holt, 1993, pp. 123-124

21 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني PCBS. المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين، التقرير الإحصائي السنوي، 2019، ص 21

وانظر أيضا: الجمعية العامة للأمم المتحدة. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول: حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، المستوطنات الإسرائيلية في الأراض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، 2014، ص 13

22 Den, B. Cooperation between Egypt and Sudan over the Nile River Waters: The Challenges of Duality, African Sociological Review, Vol. 11, No. 1, 2007, pp. 38-62

* كان مبارك يحسب حدود التعامل مع الإسرائيليين، وكان الهدف من مشروعات تنمية سيناء التي توقفت في 2010 قبل اندلاع ثورة 25 يناير 2011 هو تنمية وإعمار سيناء التي تمثل نحو 6% من مساحة مصر. ولم تعط مصر قطرة من مياه النيل لإسرائيل، الأمر الذي أكده مبارك عندما صرح أمام الصحفيين في فيديو مسجل عام 1997 أثناء افتتاح مشروع بدأ توصيل مياه النيل إلى سيناء عبر ترعة السلام، واستند في حديثه إلى الشق القانوني لاتفاقيتي 1929 و1959 واللتان لا تعطيان لمصر حق التصرف منفردة في مياه النيل لدولة خارج الحوض.

23 Donnelly, T. & Pletka, D. & Zarif, M. Containing and Deterring a Nuclear Iran: Questions for Strategy, Requirements for Military Forces, American Enterprise Institute, 2011, pp. 45-46

24 شرعت إثيوبيا في بناء عدد من المشروعات لتوليد الكهرباء وانتهت منها بالفعل، كما أن لديها مشروعات مازالت قيد الدراسة أو قيد التنفيذ على النيل الأزرق للمزيد حول هذه المشروعات. أنظر: صبحي علي قنصوة، المطالب الإثيوبية في مياه النيل وتأثيرها على الأمن المائي المصري، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 37 العدد 2، يونيو 2015، ص ص 11– 15

25 Lemarchand, R. Foreign Policy Making in the Great Lakes Region, in Foreign Policies Power & Processes, Gilbert M. Khadiagala and Terrence Lyons, Lynne Rienner Publishers, Inc. 2001, pp. 88 – 90

26 Ravid, B. Lieberman to Make First Trip to Africa by Israel FM in 20 Years, Haaretz, 2009: https://www.haaretz.com/1.5098248

And Keinon, H. Lieberman sets off for Africa Trip, Jerusalem Post, September 2009: https://www.jpost.com/Israel/Lieberman-sets-off-for-nine-day-Africa-trip

27 Saied, M. al-Monitor, 2016: https://www.al-monitor.com/originals/2016/07/egypt-israel-netanyahu-visit-africa-impact-dam-palestine.html

28 The Africa Report. 2011: https://www.theafricareport.com/7917/israels-big-return-to-east-and-horn-of-africa/

29 Israel Ministry of Economy and Industry. 2011: https://bit.ly/Israel-SouthAfrica

30 Yasii, F. Israeli Penetration into East Africa Objectives and Risks, Al Jazeera Centre for Studies, September 2016, pp. 3-4

31 هذا المشروع الذي بدأت أعمال الحفر به في أواخر السبعينيات، متوقف منذ منتصف الثمانينيات بسبب الصراع بين الحكومة السودانية وقتها والمتمردين في الجنوب، ما أدى إلى تدمير أعمال الحفر في مشروع قناة جونجلي ذلك أن إسرائيل سعت إلى عرقلة أى مشروعات لإستقطاب الفواقد فى جنوب السودان، والتى كان مخططًا فى السابق أن تتم لصالح السودان ومصر ويمكن إذا استكمل العمل به أن يعوض بعض ما ستفقده مصر من حصتها المائية بسبب سد النهضة. حيث كان مقدراً ضمن أهداف المشروع وفق التقديرات الفنية، زيادة الإيراد السنوي لنهر النيل نحو 7 مليار متر مكعب لمصر والسودان بعد تنفيذ مرحلتيه الأولى والثانية. أنظر:

Ahmad, A.M. Post-Jonglei planning in southern Sudan: combining environment with development, Environment and Urbanizations, October, Vol. 20, N o.2, 2008, pp. 575-586

And Al-Monitor. Egypt explores water alternatives with Nile dam set to fill, 29 April 2021: https://www.al-monitor.com/originals/2021/04/egypt-explores-water-alternatives-nile-dam-set-fill

وأنظر: رسلان، هاني. زيارة سلفاكير لإسرائيل وقضايا الأمن القومى المصرى، 30 ديسمبر 2011: https://bit.ly/3ABCXUK

32 Shamah, D. Times of Israel, 2012: https://www.timesofisrael.com/israeli-companies-prepare-to-rush-into-south-sudan/

33 Koren. H. South Sudan and Israel: A love affair in a changing region? Africa Research Program, Ifriqia, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, Vol. 4, No. 7, February 28, 2019a, pp. 1-4

And Koren. H. How to establish diplomatic relations with a newly born country, The Arena, Abba Eben Institute for International Diplomacy, Reichman University, 2019 b: https://www.arenajournal.org.il/single-post/2019/01/07/koren-south-sudan

34 Amnesty. These Walls Have Ears, Amnesty International, 2021, p.19

35 Sudan Post. 10 July 2022: https://www.sudanspost.com/s-sudan-starts-public-consultation-on-nile-waters-says-no-plans-for-resumption-of-jonglei-canal/

36 Sudan Tribune. 15 June 2022: https://sudantribune.com/article260274/

And Udasin, S. Israel signs 1st agreement, on water, with S. Sudan, Jerusalem Post, 24 July 2012: https://www.jpost.com/enviro-tech/israel-signs-1st-agreement-on-water-with-s-sudan

And Koren. H. 2019 b, op.cit.

37 رسلان، هاني. 2011، مرجع سابق

38 Ethiopian Ministry of Foreign Affairs, Ethiopia-Israel Relations, (n.d): http://www.mfa.gov.et/Home/TemplateI?PageName=Ethiopia-Israel&TYPE=Policy%20Issue&SUBTYPE=Middle%20East%20Countries&Language=English&Layout=_Layout

39 Kershner, I. The New York Times. 12 November 2021: https://www.nytimes.com/2021/11/12/world/middleeast/israel-ethiopia-jews-immigration.html

40 شبانة، أيمن. الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط، السياسة الدولية، 2011: https://bit.ly/syiassa

و سويلم، حسام. 2010، مرجع سابق

41 Bishku, M. Israel and Ethiopia: from a special to a pragmatic relationship, Conflict Quarterly, 1994, pp. 39-40

42 الأهرام. قاعدة عسكرية أمريكية جنوب إثيوبيا، جريدة الأهرام، يناير 2012

And Neuberger, B. Israel's Relations with the Third World (1948–2008), Research Paper No. 5, October, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, 2009, p.15

43 Ethiopian News Agency (ENA). Ethiopia, Israel Should Redouble Efforts to Further Enhance Cooperation, President Mulatu, 2018: https://www.ena.et/en/?p=167

44 Saied, M. 2016, op.cit.

45 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (د.ت)، مرجع سابق

46 Abd Al-Hay, W. The Israeli Strategy towards the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, 2020, p. 4

47 Bassin, M. Egypt's water war, The Times of Israel, May 2013: https://www.timesofisrael.com/egypts-water-war/

48 شرعت إثيوبيا بعد ثورة يناير 2011 في بناء سد آخر تكميلي لسد النهضة الخرساني الذي كان تصميمه معدا قبل ثورة يناير على ارتفاع نحو 90 متر وبحيرة تخزين تتسع نحو 11 مليار متر مكعب. إلا أنه بعد الثورة المصرية قررت الحكومة الإثيوبية زيادة سعة التخزين إلى 74 مليار متر مكعب مما تطلب زيادة إرتفاع السد الخرساني إلى 175 متر فوق سطح الأرض، وإنشاء سد آخر ركامي قريب حتى يحوط على مياه البحيرة لكي تسع تخزين 74 مليار متر مكعب. وانتهت إثيوبيا فعليا من بناء "سد السرج" الركامي في 2019 بارتفاع نحو50 متر وطول 5 كم من أجل زيادة سعة التخزين. وهذه كانت إحدى نقاط الخلاف الجوهرية في المفاوضات بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة، حيث تبنت وجهة النظر المصرية ضرورة أن تتخلى إثيوبيا عن فكرة بناء سد السرج من أجل خفض سعة تخزين المياه أو أن تخفض ارتفاعه إلى 20 متر بدلا من 50 متر لتفادي الضرر الذي يمكن أن يقع على مصر إزاء هذا التطور. أنظر:

Negm, A. M. & Abdel-Fattah, S. (ed). Grand Ethiopian Renaissance Dam versus Aswan High Dam: A View from Egypt, Springer, 2019, pp. 9-11, p. 124, p. 476, p. 581

And Jameel A. L. The grand Ethiopian Renaissance Dam: an opportunity for collaboration and shared benefits in the Eastern Nile Basin Amicus Brief, 2014, p. 5

49 Abd Al-Hay, W. 2020, op. cit. p. 2

50 بيان السفارة الإسرائيلية في القاهرة. موقع تويتر، 2019: https://bit.ly/3GJwHMi

51 Debka. Friction with Cairo over Israel Air Defense System for Ethiopia's Great Nile Dam, July 2019: https://www.debka.com/friction-with-cairo-over-the-israel-air-defense-system-for-ethiopias-great-nile-dam/

52 Abboud, T. Impact of Ethiopian Renaissance Dam on Egypt's National Security, Egyptian Institute for Studies, EIPSS, September 2021, pp. 8-9

And Hussein, W. Is Israel Key to Solving Renaissance Dam Crisis? al-Monitor, 22 March, 2016 a: https://www.al-monitor.com/originals/2016/03/egypt-okasha-israel-ambassador-meeting-renaissance-dam.html

And Hussein, W. Water War Intensifies between Egypt and Ethiopia, al-Monitor, 3 March, 2016 b: https://www.al-monitor.com/originals/2016/03/egypt-ethiopia-renaissance-dam-water-storage-nile-dispute.html

53 الأهرام. نائب رئيس الأركان الأسبق: حل أزمة النيل يكمن في استعطاف أمريكا للتدخل لدى إثيوبيا، مايو 2013: https://gate.ahram.org.eg/News/353150.aspx

54 Abboud, T. 2021, op.cit., pp. 8-9

55 Water Security and the Global Water Agenda: A UN-Water Analytical Brief, Institute for Water, Environment & Health (UNU-INWEH), United Nations University, October 2013, pp.1-3

*اعتمدت دراسات سابقة تعريفات متعددة لمفهوم الأمن المائى فى إطار هذا التعريف، غير أننا فى هذا البحث نهتم بالأمن المائي في الإطار المشترك الذي تعمل من خلاله المنظومة الدولية

56 بن حميدة، هشام. ضرورة حوكمة مياه الزراعة لتحقيق الأمن الغذائى، المؤتمر الدولى الثامن مصادر المياه والأمن المائي، إسطنبول 18–22 أكتوبر 2015، ص 3

57 أنظر في تعريفات مفهوم الأمن القومي في: الهلالي، هالة السيد. الأمن المائى المصرى :دراسة فى التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة: سد النهضة نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 20، العدد 2، رقم 79، أبريل 2019، ص ص 99–101

58 El-Rawy M. & Abdalla F. & El Alfy M. Chapter 18: Water Resources in Egypt. In Geology of Egypt. Regional Geology Reviews. Springer, 2020, pp. 687-711

59 الطاهري، حمدي. مستقبل المياه في العالم العربي، دار نهضة مصر، 2017، ص ص 186-187

60 Nile Basin Initiative. Rainfall Distribution by Country, Nile Basin Resources Atlas, 2022: https://atlas.nilebasin.org/treatise/rainfall-distribution/

والأهرام. وزير الري: مصر من أكثر دول العالم جفافا، نوفمبر 2021

61 المصري اليوم. علام: مصر تتعرض للعجز المائي بنسبة 80% عام 2030، 23 يناير 2013

62 FAO. Annual population estimation and projection Nile Basin, Year projection, FAO, 2022: https://www.fao.org/faostat/en/#data/OA

63 Heggy, E. et al. Environmental Research Letterst. 17 088002, IOP Publishing Ltd, 25 July 2022, p. 3: https://doi.org/10.1088/1748-9326/ac7cfb

And Heggy, E. et al. Environmental Research Letterst. 16 074022, IOP Publishing Ltd, 1 2021 July, p.1, pp. 4-5: https://doi.org/10.1088/1748-9326/ac0ac9

64 Heggy, E. et al. 2022, op.cit., p. 3

And Heggy, E. et al. 2021, op.cit., p. 11

65 المصري اليوم. 2013، مرجع سابق

* صرح نصر علام أن مصر في حاجة إلى 78 مليار متر مكعب من المياه بينما حصتها 55.5، وعلى ذلك قدّر العجز الأساسي بـ23.5 مليار متر مكعب وأنه قد يصل إلى 35 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، يضاف له 9 مليار متر مكعب عجز متوقع نتيجة بناء السد الإثيوبي، ليصبح إجمالي حجم العجز المائي في مصر 44 مليار متر مكعب.

66 Heggy, E. et al. 2022, op.cit., p. 5

And Heggy, E. et al. 2021, op.cit. p. 3

And Jameel A. L. 2014, op. cit. pp. 3-10

67 للمزيد حول مفهوم الأمن الغذائى وارتباطه بالأمن المائى، أنظر: هشام بن حميدة، ضرورة حوكمة مياه الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، المؤتمر الدولي الثامن مصادر المياه والأمن المائي ، إسطنبول 18-22 أكتوبر 2015، ص ص 4-6

68 Swain, A. Challenges for water sharing in the Nile basin, Hydrological Sciences Journal, Vol. 56, No. 4, 2011, pp. 687-702

69 الأهرام المسائي. 2020، 20 مارس
والأهرام. 2018، 24 فبراير

70 Swain, A. 2011, op.cit.

71 Jameel A. L. 2014, op. cit. pp. 5-6

72 Negm, Abdelazim M. & Abdel-Fattah, S. (ed). 2019, op.cit. pp. 149-170.

73 Jameel A. L. 2014, op. cit. p. 6

74 Jameel A. L. 2014, op. cit. p. 6

75 إبراهيم، شادي. سد النهضة، خيارات مصر الصعبة، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 4 مايو 2020، ص23

76 Klauber, E. The Ethiopian Dam That's Strengthening Israel, Mosaic, 2016: https://bit.ly/EthiopianDam Original source in Hebrew: יבגני קלאובר، הסכר האתיופי שמחזק את ישראל על חשבון הפלסטיניםhttps://mida.org.il

77 Hussein, W. 2016 a, op.cit.

And Hussein, W. 2016 b, op.cit.

78 Ahram Online. 12 July 2021: https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/417025/Egypt/Politics-/Egypt%E2%80%99s-FM-Shoukry-welcomes-EU-call-for-a-GERD-roa.aspx

And Haaretz. 2021: https://www.haaretz.com/israel-news/2021-07-11/ty-article/egypts-shoukry-meets-israels-lapid-calls-to-resolve-stalemate-with-palestinians/0000017f-e13f-d75c-a7ff-fdbf782c0000

79 Kissinger, H. Reflections on Containment, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 3, 1994, pp. 113–130

80 Ahram. 'Declaration of Principles' signed by Egypt, Sudan and Ethiopia, Full text, Ahram Online, March 2015: https://english.ahram.org.eg/News/125941.aspx

And Aman, A. Egypt warily signs preliminary Nile agreement, al-Monitor, 2015:

https://www.al-monitor.com/originals/2015/03/egypt-eastern-nile-water-agreement-ethiopia-sudan.html

6 وأنظر: سد النهضة: فشل مفاوضات الفرصة الأخيرة بين مصر والسودان وإثيوبيا في كينشاسا. أبريل 2021: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56648657

81 Klauber, E. 2016, op.cit.

82 Ibid.

83 إبراهيم، شادي. 2020، مرجع سابق، ص 5

84 Bare'l, Z. Netanyahu's Africa Trip Draws Egypt and Israel Closer, Haaretz, 10 April 2016: https://bit.ly/Haaretz2018

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Issued by
Middle East
Research Center

Vol. 90
August 2023

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233